



محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

(أ) حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.8
21 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/48/18، و A/48/76-S/25230، و A/48/81، و A/48/118، و A/48/281-S/26242، و A/48/423، و A/48/438، و A/48/439)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/48/94، و A/48/207، و A/48/211، و A/48/307، و A/48/330، (أ) حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/48/357، و A/48/384، و A/48/385)

١ - السيد الأمين (موريتانيا): قال إنه لمن المشجع، في الوقت الذي يبلغ فيه العقد الثاني للكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري نهايته، الإشارة إلى التقدم الذي تم إحرازه في جنوب افريقيا في سبيل القضاء على العنصرية وانشاء مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري. وقد أدرك المجتمع الدولي أهمية هذه التغييرات، ولذا فقد قرر الغاء الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا. بيد أن جنوب افريقيا تمر بفترة انتقال حرجية. وينبغي لسلطات جنوب افريقيا أن تفرج عن جميع المسجونين السياسيين وتضع نهاية للعنف. ومتى تم استئصال الفصل العنصري، فسيصبح من اللازم أن يقدم المجتمع الدولي مساعدته لتصحيح التفاوت العميق الموروث عن النظام السابق. وقد صدر نداء في هذا الشأن في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان.

٢ - وأردف قائلا إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العالمية تتسبب في احداث أشكال جديدة من العنصرية، وكراهية الأجانب، وعدم التسامح؛ فمثلا العمال الأجرون الذين شجعوا في وقت ما على ترك بلدانهم للمشاركة في بناء بلدان أخرى، أصبحوا هدفا أساسيا لمظاهر العداء الجديدة هذه. لذا، ينبغي الترحيب بقرار لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص لدراسة مسألة الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب. وواجب المجتمع الدولي أن يفعل كل ما بوسعه لمنع نشوء ونمو هذه الظواهر.

٣ - وأضاف قائلا إن حالة البوسنة والهرسك هي أكثر حالة مأسوية ومن غير المعقول أن يقبل المجتمع الدولي الخطط، وترسيمات الحدود، التي صاغها أولئك الذين وضعوا وطبقوا سياسة التطهير العنصري المشؤومة. ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي تمزيق دولة عضو في الأمم المتحدة في الوقت الذي يحتفل فيه بالنصر على الفصل العنصري. ومن الأولى أن تتخذ تدابير فردية أو جماعية عاجلة لمكافحة التطهير العرقي وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر فيينا.

(السيد الأمين، موريتانيا)

٤ - واستمر قائلا إن كل هذه الحالات تكفي لتبرير إعلان عقد ثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يضاعفا من جهودهما لتطبيق برنامج عمل هذا العقد الجديد تطبيقا كاملا. ومما يبعث على الرضاء أن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان يضيف أهمية خاصة على هذه المسألة. ولتحقيق الأهداف المحددة في هذا الشأن، يلزم تقصي الأسباب الأساسية للعنصرية والتمييز العنصري في جميع أشكالهما. ومما لا شك فيه أنه يلزم، لتحقيق ذلك، الاعتماد على موارد كافية، ولكن المهم حقا هو القدرة على ازالة المصادر التي تغذي الكراهية، وكراهية الأجانب والتعصب في العالم أجمع.

٥ - السيد سرقوه (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه رغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، فما يزال ملايين البشر ضحايا لسياسة التطهير العرقي التي تحقر الانسان وتهمش دوره. وقد اتخذ العنف أسبابا جديدة تمثلت في كراهية الأجانب والتمييز ضد العمال المهاجرين في البلدان الأوروبية وخاصة ازاء الجاليات العربية. ونتيجة لظهور النزعة العرقية في بعض البلدان الأوروبية الناجمة عن الشعور بالتفوق، حدثت أعمال عنف مادية ومعنوية لا حصر لها.

٦ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بالمقرر الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان لتعيين مقرر خاص للنظر في الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأعرب عن أمله في أن تسهم جهوده في استئصال هذه الممارسات المعاصرة، وأن تقدم اليه كافة المساعدات اللازمة لأداء مهامه.

٧ - وأضاف قائلا إن وفد بلاده يرحب بالتطورات الايجابية للأوضاع في جنوب افريقيا الهادفة الى تهيئة الظروف الملائمة لتأمين الانتقال الى وضع تصبح فيه جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية؛ ويعرب في نفس الوقت عن قلقه لأعمال العنف التي تشهدها المنطقة حاليا والتي راح ضحيتها العديد من الأبرياء؛ ويحث كافة الأطراف على وضع حد لهذه الأعمال وخلق بيئة تساعد على التوصل الى اتفاق حول الترتيبات الانتقالية الرامية لانتقال هذا البلد الى الديمقراطية.

٨ - واستمر قائلا إن وفده أيد الاعلان عن عقد ثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري غايته المنشودة هي استئصال مظاهر العنصرية والتمييز والفصل العنصري. وهو يرحب بعناصر برنامج عمل العقد الثالث الذي يعطي الأولوية للأنشطة المخصصة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، ويؤكد على أهمية عقد حلقات عمل وحلقات دراسية حول مختلف المواضيع ذات الصلة بذلك، وسن تشريعات وطنية في هذا الصدد ونشر مواد إعلامية ومطبوعات. ثم أعرب عن أمله في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة.

(السيد سرقوه، الجماهيرية العربية الليبية)

٩ - واختتم كلامه قائلاً إنه رغم التقدم المحرز في مجال تقرير المصير فما تزال هناك شعوب لا تتمتع بهذا الحق، مثل الشعب الفلسطيني، الذي حرم من هذا الحق واستولي على أراضيه بالقوة. ومن المؤمل أن تنفذ قرارات المنظمة في هذا الشأن، التي أقرت جميعها بحقه الثابت والمشروع في تقرير مصيره وطالبت إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

١٠ - السيدة سيمافومو (أوغندا): رحبت بالتطور الايجابي للأحداث في جنوب افريقيا وإلغاء الجمعية العامة للجزاءات الاقتصادية. بيد أن العنف المستمر في هذا البلد يستدعي قيام جميع الأطراف باتخاذ تدابير متضافرة وفعالة. كذلك يلزم أن يقدم المجتمع الدولي دعمه في فترة الانتقال الصعبة. وللأسف فإن الحالة في كرواتيا والبوسنة والهرسك مختلفة تماماً حيث نشأت وانتشرت ممارسة التطهير العرقي، المماثلة للفصل العنصري.

١١ - وأردفت قائلة إنه زادت، في عالم ما بعد الحرب الباردة، مظاهر كراهية الأجانب والتوترات الوطنية والإثنية والدينية. وانتشار جماعات النازيين الجدد وهي ظاهرة مزعجة. وضحايا هذه الموجة الجديدة من العنف هم بعض من أضعف الأفراد في المجتمع، مثل العمال المهاجرين، واللاجئين والباحثين عن ملجأ. وفي هذه الأحوال، يرحب وفد أوغندا بتعيين مقرر خاص للنظر في مسألة الأشكال المناصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٢ - وأضافت قائلة إن التدابير الهادفة الى القضاء على أشكال العنف الجديدة هذه ينبغي أن تظهر في شكل واضح في أنشطة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ورحبت بنموذج التشريع الذي أعدته الأمانة العامة وبأن مشروع برنامج عمل العقد الثالث يتضمن مسألة تعويض ضحايا التمييز.

١٣ - واستدركت قائلة إن التشريع ليس كافياً لوضع نهاية لهذه المشكلة. لذا فإن المعيار المتكامل المستخدم في تقرير الأمين العام يمثل استراتيجية جديدة بالثناء. ويؤيد وفد أوغندا تأييداً تاماً اختيار الموضوعات بعد التحقق والدراسة، ولاسيما تلك التي تشير الى العلاقة بين العنصرية والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية. بيد أن من الباعث على الرضاء وجود تفاصيل أكثر من الأحكام المؤسسية التي تضمن نشر نتائج الدراسات لإحداث أوسع مدى ممكن بأقصى قدر من الفائدة.

١٤ - ومضت قائلة إن الأجانب في كثير من البلدان يعتبرون في بعض الأحيان سبب المشاكل الاجتماعية التي هي في الحقيقة أعقد من ذلك بكثير. وهذا المفهوم الخاطئ، الناتج عن الجهل، كثيراً ما يشعل المرارة والكراهية. ومن المهم أن تتوافر في هذا الصدد، كجزء من الحملة الإعلامية لمكافحة التمييز، معلومات عن اسهام المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المستقبلة.

(السيدة سيما فومو، أوغندا)

١٥ - وأعادت الى الأذهان أن قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٧ أعرب عن الأسف لعدم امكان تنفيذ بعض الأنشطة بسبب نقص الموارد والأمل معقود في أن تنعكس، في ارادة الدول الأعضاء والتزاماتها السياسية، الأولويات التي أولاها المؤتمر العالمي لحقوق الانسان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

١٦ - واسترسلت قائلة إنه فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإنها ترحب باللقاء التاريخي بين السيد عرفات والسيد رابين وتسجل امتنانها لجميع الأطراف الذين سهلوا عقد هذا الاتفاق لبصيرتهم النافذة وقدرتهم السياسية. ويؤمل أن تكون هذه هي الخطوة الأولى نحو حل دائم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٧ - واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي توجيه الثناء للمقرر الخاص على ما أورده تقريره القيم بشأن مسألة استخدام المرتزقة. ومن المثير للقلق بصفة خاصة دور المرتزقة في أنغولا، الذين يعرقلون ممارسة حق تقرير المصير. وإذا كان يوجد شك في خلد بعض الدوائر في وجود جماعات من المرتزقة وفي النتائج القميئة لأنشطتهم، فإن زيادة عددهم واتساع مدى عملياتهم، وكذلك الصلات الممكنة بين المرتزقة وجماعات الاتجار في الأسلحة والمخدرات وجماعات الارهابيين، ينبغي أن تحفز المجتمع الدولي على ايلاء أهمية أكبر لهذه الظاهرة المشينة.

١٨ - السيد بوتيز (رومانيا): قال إنه ينبغي، حتى لا تختفي المسائل الحقيقية التي تفصل بين الشعوب وراء كلمات عاطفية يخفي بها المتكلمون نواياهم الحقيقية، يلزم تحديد تعبيري "تقرير المصير" و "التمييز العنصري" واستخدامهما بدقة ووضوح. وتفهم رومانيا أن حق تقرير المصير هو الحق غير القابل للتصرف في البت في شؤونه بنفسه، كما ترى أن التمييز العنصري يقوم على فكرة اتخاذ الأصل العنصري أساسا للتمييز بين الأشخاص. والتطبيق العملي لهذين التعريفين يقتضي، ضمن جملة أمور، تأكيد ممارسة حق تقرير المصير للأشخاص أو الشعوب دون الاخلال بحق الآخرين في نفس الممارسة وتوقف الاستجابة لهذا المبدأ، وهو أمر لا يقع في إطار الحرية ولكن في إطار الديمقراطية، على خصائص الجماعة وما تعتبره حق تقرير المصير. فقد استخدمت هذا المبدأ الشعوب المستعمرة لتبرير نضالها للحصول على الاستقلال، بينما استخدمته الأقليات الاستعمارية للحد من هذه العملية؛ وقد استخدم من أجل الضم الاستعماري للأراضي وكذلك من أجل الانفصال الذي يحركه طموح السلطات المحلية. وعلى نفس المنوال، يستخدم التمييز العنصري كأساس للامتيازات الاجتماعية للبيض قبل السود وللنساء قبل البيض. ولا جدال في أن الاستخدام المصلحي لكلا المفهومين تسبب في معاناة شديدة للبشرية على طول تاريخها.

١٩ - وأردف قائلاً إنه يمكن الحاجة فيما اذا كان "زوال السوفييت" من أوروبا الشرقية يعد مماثلاً لزوال الاستعمار عن افريقيا السوداء، أو فيما اذا كان يمكن الحديث عن التمييز العنصري بين شعوب أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. ولكن مما لا جدال فيه أن أوروبا الشرقية، بعد زوال النظام الشيوعي. كان عليه

(السيد بوتيز، رومانيا)

أن تواجه محناً غير متوقعة. فقد أدى فشل تلك الأيديولوجية التي تتخطى الحدود إلى تأجيج خلافات أساسية إثنية ودينية كانت خامدة. وقد سهل قيام الديمقراطية الجديدة الهشة التي حلت محل الدول الشمولية نشوء التعصب المدني والتطرف السياسي، وكذلك قيام الصحافة الحرة بنشر رسائل الانفصاليين، والداعين إلى التحرير الوحدوي، والعنصريين والمعادين للسامية. ورومانيا، التي لم تكن بمنأى عن هذه الظواهر، ترى أن هذه الحالة تبعث على الأسى؛ بيد أنها تلاحظ أن هذا يحدث في إطار مجتمع مدني ناضج وديمقراطي.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن "برنامج للسلم" الذي وضعه الأمين العام ينطق بالتعبير عن ضرورة الحفاظ على توازن بين عنصرين ذوي قيمة وأهمية كبيرتين، هما سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها من جانب. ومبدأ تقرير الشعوب لمصيرها. من جانب آخر. وتوافق رومانيا على هذا المعيار الأصيل والواقعي وتضيف أن هذا التوازن يجب أن يستند إلى احترام حقوق الإنسان في المجتمعات وتكاملها - وهو، في التحليل النهائي، المبرر لتقرير المصير - على أن يكون مرتبطاً برؤيا للمستقبل لا تسمح بالتفكير في تقرير مصير يكون ثمنه سفك الدماء. كذلك ينبغي أن يدخل مبدأ تقرير المصير وعدم التمييز في مجال اختصاص الدبلوماسية الوقائية.

٢١ - السيد كاسوليدس (قبرص): قال إن زوال التوترات القائمة بين الشرق والغرب بعث روح تضامن وتعاون جديدة أزاحت عن المجتمع الدولي شبح الكارثة النووية الذي كان يتهدهده في كل لحظة ولكنها أطلقت العنان لموجة من الممارسات العنصرية وأعمال العنف لا تنفك تتصاعد داخل الحدود الوطنية وخارجها. ولقد أصبحت مظاهر الكراهية وعدم التسامح العنصري ضد الأقليات أحداثاً يومية في أجزاء مختلفة من العالم، ينكر فيها إنكاراً كاملاً على أفراد ومجموعات وطنية أن تتمتع بأبسط حقوقها. وقبرص التي تعاني من التدخل الخارجي في شؤون إحدى طائفتيها، والتي خبرت ممارسات التطهير العرقي البغيضة، تدرك بمرارة ما تحدثه حالة الجمود من ألم لدى الأفراد ولدى الدول ذات السيادة.

٢٢ - ومضى يقول إن عقدي مكافحة العنصرية والتمييز العنصري أثمرتا نتائج إيجابية كثيرة، ولكن الأحداث الأخيرة وعودة الأفكار العنصرية المتحاملة، والعنصرية، وكراهية الأجانب، حتى في ثقافات ودول يفترض أنها لم يعد لها فيها وجود، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه قد بات من الضروري مضاعفة الجهود الدولية للقضاء على هذه المظاهر. وما لم يمتد أمد هذه الجهود فسيتعرض المجتمع الدولي لخطر الانقسام إلى كيانات صغيرة إلى ما لا نهاية مما سيسبب للإنسانية مآسي لا تخطر على بال. ولا غرابة في أن يتناول إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في جزء كبير منه، مسائل العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال عدم التسامح. وترحب قبرص في هذا الصدد بالمقرر الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان الداعي إلى تعيين مقرر خاص للنظر في الأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وأشكال عدم التسامح ذات الصلة.

(السيد كاسوليدس، قبرص)

٢٣ - وفيما يتعلق بالقضاء على الفصل العنصري الذي يشكل هدف للجنة الثالثة الأساسي، قال إن جنوب إفريقيا دخلت هذه السنة في مرحلة إصلاحية ستنتهي بها إلى الانضمام إلى صفوف البلدان الديمقراطية، وقد جاء قرار الجمعية العامة التاريخي ١/٤٨ ليرفع عن هذا البلد الجزاءات المفروضة عليه.

٢٤ - وقال إن قبرص يساورها قلق عميق بسبب الصعوبات المالية التي تمر بها لجنة القضاء على التمييز العنصري، وهي ترى ضرورة تعزيز هذه اللجنة وإيلاء أهدافها الأولوية القصوى، والإسراع قدر الإمكان بتحقيقها. وتنهى قبرص لجنة منع التمييز وحماية الأقليات ولجنتها الفرعية للمنجزات التي حققتها رغم ضالة الموارد، وتعرب عن أملها في أن تصبح كلتاها في المستقبل في وضع يسمح لهما بالاضطلاع بولايتهما بطريقة تتسم بقدر أكبر من التنظيم. وهي تحث لذلك جميع الدول على أن تقدم كل منها مساهمتها في موعدها وبصفة دورية.

٢٥ - ومضى يقول إن مبدأ تقرير المصير وبخاصة مفهوم الدولة ذات السيادة أصبح الآن محور تأويلات مثيرة للجدل. ولئن كان يتعذر تناول هذين المبدأين بمعزل عن السياق التقليدي لكل منهما فإنه ليس هناك بد من الإسراع بالقيام بذلك نظرا للأجواء الدولية السائدة حاليا التي تستغل فيها التوترات الإثنية والصعوبات المتعلقة بتثبيت الحدود. وقد امتدت الأيدي لتعبت كذلك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بصفة خفية.

٢٦ - ومضى يقول إن الأمين العام يؤكد في برنامجه المعنون "خطة للسلام" أن زمن السيادة المطلقة والخالصة قد ولى وانقضى ولم يعد يجوز لأية مجموعة إثنية أو دينية أو لغوية أن تطالب بإنشاء دولة لأن الانقسام لن يقف عند حد، مما ستضاعف معه صعوبات التوصل إلى إحلال السلم والأمن والرفاه الاقتصادي لفائدة الجميع. ومعظم هذه المطالب يقوم للأسف على مبدأ تقرير المصير، وهو مبدأ مثير للجدل للغاية، ويستخدم في بعض الحالات لتبرير انتهاكات صارخة تخل بقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، ذلك أن الأهمية السياسية القصوى التي يكتسيها تجعل من اليسير في مختلف أنحاء العالم التذرع به لقضاء مآرب سياسية ودعائية.

٢٧ - ومضى يقول إن مبدأ تقرير المصير والاعتبارات المحيطة به عادة ما كان يطبق على الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي (المستعمرات) والأقاليم المشمولة بالوصاية. وقد تعزز هذا المبدأ خلال الكفاح ضد الاستعمار الذي أفضى إلى اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٤). إلا أن هذا الحق قد اقترن في ١٩٦٦ بمنع التهديد بالقوة واستخدامها في العلاقات الدولية. ويشير القرار ٢١٦٠ (د - ٢١) إلى شعوب البلدان ذات السيادة التي تقع تحت الاحتلال العسكري من جانب دول أخرى ويعتبر أن الاحتلال العسكري يشكل انتهاكا لحق هذه الشعوب في حرية تقرير المصير.

(السيد كاسوليدس، قبرص)

٢٨ - وأضاف قائلا إن معظم مداولات اللجنة الثالثة والأمم المتحدة تركزت في الماضي على مبدأ الحق في تقرير المصير على الصعيد الخارجي، أي الحق المتأصل لكل شعب في أن يحدد مركزه الدولي، وهو الحق الممنوح للشعوب غير المستقلة والشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي. وبما أن الاستعمار انتهى عمليا، فقد تحول الاهتمام نحو عملية تقرير المصير الداخلي أي حق الشعوب التي تعيش في دول مستقلة ذات سيادة وفي اختيار حكوماتها بحرية والتمتع باستقلال حقيقي. وتشكل العملية الانتخابية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة مؤخرا في كمبوديا، مثالا ساطعا على قدرة المجتمع الدولي على تشجيع ممارسة هذا المبدأ داخل دولة وطنية.

٢٩ - ومضى يقول إنه بما أن حق تقرير المصير، هو حق للشعوب، فقد اكتسبت هذه العبارة أيضا معنى مزدوجا يسهل التذرع به لانتهاك سلامة الدول الإقليمية ووحدتها السياسية. ويتضح أيضا من ممارسة الدول وفلسفتها أن هذا المبدأ ليس مرتبطا بمجموعة إثنية أو دينية ولكن بمجموعة يجمعها نفس الحيز الإقليمي، مما يقضي بتثبيت الحدود أولا والسماح بإحداث تغييرات سياسية داخل تلك الحدود. وقد أورد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/48/1) أنه "لا بد أن يوجد بين الفرد في ذاته المستقلة والعالم، عنصر وسيط، مجتمع منظم يمكن الفرد من المشاركة في حياة العالم. ذلك العنصر هو الدولة وسيادتها الوطنية. فهذان يفيان بحاجة كافة الكائنات البشرية إلى هوية معينة. وهذه الحاجة، في عالم لا شخصي ومفتت معا، هي أعظم الآن منها في أي وقت مضى".

٣٠ - واسترسل يقول إن حق تقرير المصير ينبغي ألا يستخدم بمعزل عن مبادئ القانون الدولي الأخرى، وهو يخضع بخاصة لمبدأ السلامة الإقليمية. فحق تقرير المصير هو حق الشعوب وليس الدول، ولكن تطبيقه بصفة مجردة بغية إنشاء مزيد من الكيانات ذات السيادة سيتسبب للإنسانية في حالات من الفوضى ومآس لا تخطر على بال. والأحداث الدائرة في البوسنة والهرسك وجورجيا تقف شواهدا مأساوية على عاقبة سوء استخدام هذا المبدأ.

٣١ - وقال إن قبرص بحكم وقوعها ضحية غزو أجنبي وسقوط أراضيها تحت احتلال دولة قوية مجاورة، تشكل إحدى الحالات الدولية القليلة المتبقية التي لم تتحقق فيها شروط حق تقرير المصير الخارجي، وسلب فيها حق الشعب من التعبير عن تطلعاته بحرية. ولقد روج في هذا الصدد للفكرة القائلة بأن الطائفة التركية تمثل أمة بذاتها لها خصوصيات "الشعب" مما ساعد على انضصال تلك الطائفة وتفكك دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة بما أدى أخيرا إلى انقسامها. وأصبحت السلطة القائمة بالاحتلال تطالب بحق تقرير المصير لفائدة جزء محتل من إقليم تابع لدولة ذات سيادة بعد أن أخلت الجزء الأعظم من سكانه بالقوة. وأضاف أن تشويه مبادئ القانون الدولي بمثل هذا الشكل الفاضح تترتب عليه نتائج عكسية ويشجع الفرقه لأسباب إثنية أو دينية ويؤدي إلى حالة من الفوضى على الصعيد الدولي.

(السيد كاسوليدس، قبرص)

٣٢ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي رفض لهذه الأسباب الاعتراف بالكيان الانفصالي المنشأ في الجزء المحتل من قبرص. وقد أدان الأمين العام الجهود الرامية إلى إدراج مفهوم حق تقرير المصير والسيادة في المفاوضات المعقودة في إطار مساعيها الحميدة. وقد أعرب مجلس الأمن عن دعمه لهذا الموقف في آخر قراراته. ولنفس هذه الأسباب تعتبر جمهورية قبرص مبادرة لختنشتاين التي سينظر فيها في وقت لاحق مبادرة مناسبة جاءت في أوانها وينبغي أن تتناول المناقشات مراعاة حقوق الأقليات وتوضيح الجوانب القانونية والسياسية من مبدأ حق تقرير المصير الداخلي والتمتع الكامل بحقوق الإنسان داخل الحدود الوطنية تشجيعاً على التعايش السلمي.

٣٣ - السيد ون مرا (ميانمار): قال إن حق تقرير المصير المكرس في شتى صكوك الأمم المتحدة والذي أعيد تأكيده في القرار ٢١٦٠ (د - ٢١) ألهم البلدان النامية الكثيرة مثل ميانمار لتلتحق بصفوف الأمم المستقلة ذات السيادة، وأعرب عن أمله في أن تنال جميع الشعوب التي لا تزال تحت سيطرة الاستعمار والاحتلال الأجنبي استقلالها وفقاً لأحكام إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٣٤ - ومضى يقول إن ميانمار شاركت فعلياً في أعمال اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار منذ بدايتها، مما يدل على تمسكها بمبدأ حق تقرير المصير. ولكن لا بد من الحيطة واحترام المفهوم الأصلي. فقد أكد إعلان فيينا الصادر في عام ١٩٩٣ بوضوح أن هذا الحق لا يسمح ولا يشجع على القيام بأي عمل يفتت أو ينال كلياً أو جزئياً من السلامة الإقليمية والوحدة السياسية لدول مستقلة ذات سيادة. ويرى وفد ميانمار أن حق تقرير المصير لا ينطبق سوى على الشعوب الخاضعة لسيطرة استعمارية أو لاحتلال أجنبي.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن للبلدان المستقلة حق تقرير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يناسبها. وتعكف ميانمار على بناء مجتمع ديمقراطي يستجيب لمطامح وتطلعات شعبها، من خلال وضع ميثاق وطني تشارك فيه جميع القطاعات الاجتماعية والأحزاب السياسية والإثنيات الوطنية ورجال العلم والثقافة والأشخاص المدعوون خصيصاً لوضع مبادئ توجيهية تحدد للدولة دستوراً ثابتاً ودائماً. وقد تم التوصل بعد مداولات مكثفة إلى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية التي ستنظم هيكل الدولة.

٣٦ - ومضى يقول إن الدولة قائمة على الأسس المنصوص عليها وفقاً للنظام الاتحادي (PYIDAUNG SU). فقد أصبحت التقسيمات الإقليمية السبعة تسمى مناطق واحتفظت الولايات السبع بمركزها ذلك. وتتمتع جميع هذه المناطق والولايات بنفس المركز والسلطات، مع الإبقاء على تسمياتها. ولا يمكن تغيير تسمية منطقة أو ولاية ما إلا بناء على قانون يصدر بعد تبين رغبة المواطنين المقيمين في المنطقة أو الولاية المعنية. ومن المزمع أن تقام في هذه المناطق وتلك الولايات أقاليم تخصص للمجموعات الإثنية الوطنية التي لها حجم سكاني محدد وتتقاسم نفس الأراضي مع مجموعات إثنية أخرى على ألا ينطبق ذلك بالنسبة للمجموعات الإثنية الوطنية التي سبق منحها مناطق أو ولايات خاصة. واعتماداً على حجم السكان ومساحة

(السيد ون مرا، ميانمار)

المنطقة المأهولة سيقدر حسب الاقتضاء ما إذا كانت هذه الأقاليم ستسمى محافظات تتمتع بالاستقلال الإداري أو مديريات تتمتع بالاستقلال الإداري. وأخيراً، لا يحق لأي جزء من الأراضي الوطنية أن ينفصل عن الدولة سواء كان منطقة أو ولاية أو محافظة أو مديرية مستقلة إدارياً.

٣٧ - وقال إن هذه المبادئ، بعد أن يقرها المؤتمر الوطني، ستصبح مبادئ مكرسة بصفة ثابتة في دستور الدولة الجديد.

٣٨ - السيد ياسين (السودان): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري استأثر بحيز هام في توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي حث جميع الدول على اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب وأعمال العنف، وعلى ضمان معاقبة القانون على تلك الظواهر. وقد تفاقمت تلك الظواهر على الرغم من جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والصكوك العديدة التي اعتمدت في هذا الصدد، وهو ما يتحتم معه مضاعفة الجهود لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام (A/42/423) بشأن مشروع برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ولا بد من تدارك أوجه القصور التي لا زالت قائمة على الرغم من العمل المكثف الذي بذل خلال العقد الماضي، وأعرب عن أمله في أن يتخلص العالم أخيراً من هذا الوبال.

٣٩ - ومضى يقول إن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي وتسوية منازعاتها دونما أية تدخلات أجنبية حق عالمي تكرسه صكوك دولية عديدة. ولجميع الشعوب الحق في أن تدافع عن وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. وإن الاعتداء الصربي على سكان البوسنة والهرسك والعزل وأعمال التطهير العرقي، ممارسات ليس لها ما يبررها إطلاقاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة إلى السكان المسلمين المتضررين، وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن اتخاذ تدابير لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان هذه. وعلى المجتمع الدولي أن يبدي عزمه على الدفاع عن القانون الدولي وسيادة البوسنة والهرسك. ويرحب السودان مع الارتياح بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في هذا الإقليم وأعرب عن أمله في أن تنفذ ولاية هذه المحكمة على نحو كامل.

٤٠ - وأضاف يقول إن الأمم المتحدة يعود لها الفضل إلى حد كبير في التحولات الجارية في جنوب أفريقيا. وقد تابع السودان باهتمام المفاوضات المتعددة الأطراف والاتفاق على مواصلة الحوار. وهو يرحب في هذا الصدد بقرار حكومة جنوب أفريقيا القاضي بالانضمام إلى الصكوك الدولية أو التصديق عليها، بغية إنهاء التمييز العنصري. وأعرب عن أمله في أن يؤدي كل ذلك إلى قيام جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية، وأمله في أن يتم التوصل إلى الحد من مستويات العنف خلال الفترة الانتقالية وضمان إجراء انتخابات في شهر نيسان/أبريل. وينبغي اعتبار العنصرية والتمييز العنصري جريمة يعاقب عليها القانون.

(السيد ياسين، السودان)

وقال إن مجرد القضاء على نظام الفصل العنصري ليس معناه بالضرورة القضاء على هذه الظاهرة في جنوب افريقيا.

٤١ - ومضى يقول إن المفاوضات الجارية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تسفر عن ضمان حق الشعوب العربية والفلسطينية على أساس الشرعية الدولية، وستقود بخاصة الى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم أن توقيع إعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يشكل مرحلة جديدة، فلن يستتب سلم حقيقي في المنطقة إلا إذا ما انسحبت اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وسمح للاجئين بالعودة الى أراضيهم واستعادة ممتلكاتهم.

٤٢ - وقال إن من المتعارف عليه جيدا أن حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الحق في الانفصال أو في إنشاء دولة مستقلة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما أورده الأمين العام في الفقرة ١٩ من الوثيقة المعنونة "خطة السلام". ويعتبر السودان من جهة أخرى أن مبادرة لختنشتاين هي مقترح وثيق الصلة بهذا الموضوع. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة بعين الاعتبار إلى المذكرة التفسيرية الواردة في الوثيقة (A/48/147). ووصف تجربة السودان فيما يتعلق بتطبيق الحكم الذاتي بأنها تجربة ناجحة، وقال إن هذه التجربة قد طبقت في جنوب السودان بعد اتفاقية أديس أبابا التي أبرمت في ١٩٧٢.

٤٣ - ومضى يقول إن السودان يرى ضرورة أن تتوفر شروط معينة لإقامة الحكم الذاتي مثل موافقة الحكومات المعنية على أن هذا النظام هو أنسب نظام للهيكل الداخلي للدولة، والاتفاق فيما بين المجموعات والأقاليم التي يتم تمكينها من الحكم الذاتي. ووصف النهج القائم على الحكم الذاتي بأنه نهج مرن يمكن تكييفه في نفس الوقت لكفالة وحدة الدولة وإرضاء تطلعات المجموعات أو الأقاليم المعنية.

٤٤ - السيد روزنبرغ (إكوادور): قال إن التقدم الملحوظ الذي أحرز مؤخرا فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا يمثل انتصارا عظيما في ممارسة حق تقرير المصير وفي الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري. ومع ذلك، فإنه مما يؤسف له أن تكون العنصرية قد اتخذت لها اليوم أشكالا جديدة تولد العنف ضد الأقليات الإثنية والآلاف من اللاجئين السياسيين وأعداد لا تحصى من العمال المهاجرين. ولقد تعاقبت الصراعات الواحد منها تلو الآخر في عملية ألقت بظلالها الكثيرة لكي تزيل البهجة الأولية الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة.

٤٥ - وأضاف قائلا إن هناك تخوفا، في بعض البلدان من الأجانب، الذين يتعرضون الى الاحتقار والاعتداء، بينما نسي الى حد بعيد إسهام هؤلاء الأجانب أنفسهم، عن طريق عملهم الشريف المخلص، في تقدم البلدان التي أحرزت مستويات عالية من النمو، ناهيك عما حققته النظم السياسية التي أتت في مراحل مبكرة من أرباح عن طريق استغلال الثروة البشرية والمادية للعالم النامي.

(السيد روزنبرغ، إكوادور)

٤٦ - وتابع يقول إن قمع مثل هذه المظاهر الجديدة يمثل تحدياً للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ولهذا السبب فمن الملائم تعيين مقرر خاص للنظر في الأشكال الجديدة للعنصرية وكره الأجانب والتعصب. وقد شدد إعلان فيينا وبرنامج العمل على أهمية هذا العمل.

٤٧ - وقال أيضاً إن تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/48/18) يوجز التقريرين الدوريين الحادي عشر والثاني عشر لإكوادور، اللذين امتدحت اللجنة جودتهما والانتظام في تقديمهما، وإن حكومته هي الآن في طور إعداد الردود على الأسئلة التي أثارها أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري. وستقدمها في الوقت المناسب.

٤٨ - وتابع يقول إن عمل اللجنة بات مهماً على نحو متزايد، مثلما ذكر رئيسها، السيد لويس فالنسيا رودريغز، من إكوادور، في رسالة موجهة إلى الأمين العام مدرجة في مستهل التقرير. وسيضمن الدعم الذي قدمته الجمعية العامة للجنة من أجل حل صعوباتها المالية مواصلة عملياتها، وهو يعبر عن الاهتمام الواسع النطاق بنجاحها في تحقيق ولايتها.

٤٩ - وقال إن إكوادور كانت على الدوام مدافعة وفيية عن مبدأ تقرير المصير. ومن الواضح أن ممارسة هذا الحق لا تقضي على احترام السلامة الإقليمية للدول، طالما أن الأجزاء المكونة لدولة منشأة بصورة شرعية لا تمنح حق تقرير المصير. وأي تفسير يكون من شأنه تفكيك عرى الوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية والسيادة إنما يضر بمبادئ الميثاق.

٥٠ - وأنهى المتحدث كلمته بقوله إن المجتمع الإكوادوري شأنه شأن العديد من المجتمعات الأخرى، هو مجتمع موحد، وهو كل متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق؛ وهذه العناصر تثري الشعور الوطني وتعليه وتعززه وتثير الحماس الشعبي لتنمية البلد. والاعتراف بالتعددية لا يمكن أن يؤثر بأي حال على وحدة الدولة التاريخية والقانونية.

٥١ - السيد براها (ألبانيا): قال إنه منذ أن اعتمد ممثلو الدول الـ ١٧١ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وهي خطوة كبرى خطاها بها المجتمع الدولي على الطريق نحو بناء الديمقراطية وإعادة الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في جميع أنحاء العالم - أصبح عمل اللجنة الثالثة ذا أهمية فريدة.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط تعطي مبرراً للأمل في أن يكون ممكناً في الحالة الأولى وضع حد للعقد العنصري والتعصب للذين سادا تلك البلاد على مدى قرون، وأن تكون الانتخابات التي ستجري في نيسان/أبريل ١٩٩٤ حرة نزيهة تنجم عنها حكومة متعددة الأجناس،

(السيد براهيا، ألبانيا)

وأن يكون ممكناً في الحالة الثانية أن يؤدي الحوار الذي بدأ مع التوقيع على الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى السلم في القريب العاجل.

٥٣ - ولكن هناك مناطق وأما أخرى أدت النزعة القومية العدوانية الموجودة فيها إلى إثارة العنصرية والتمييز العنصري، وقد حدث هذا في البوسنة والهرسك على الأخص، حيث يمثل "التطهير الإثني" أحدث مظاهر العنصرية. وتشدد ألبانيا على أنه ينبغي للمحكمة الدولية أن تشرع فوراً في إجراءات ضد الأشخاص الذين اقترفوا الفظائع بحق المسلمين البوسنيين مما يؤدي إلى إستعادة سلطة المجتمع الدولي.

٥٤ - وقال إن هناك مثلاً آخر هو مثل كوسوفا، حيث أخضع مليونان ممن ينتمون إلى الجنس الألباني إلى تمييز واسع النطاق في ظل سياسة قمعية تمييزية طبقتها السلطات الصربية، مما حولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية: فلقد أنكر عليهم التعليم والإعلام باللغة الألبانية، وحرّموا من الرعاية الصحية، وأخضعوا لاضطهاد سياسي، مثلما هو موثق في تقارير السيد مازوتشكي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وكذلك في القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوسوفا الذي اعتمدته في آب/أغسطس ١٩٩٣ اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات.

٥٥ - وقال إن تقرير المصير، وهو من حقوق الإنسان الأساسية وشرط أساسي للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى وحرياته، قد اتسم بأهمية خاصة في العصر الحاضر، الذي ظهرت فيه دول جديدة مستقلة ذات سيادة وانضمت إلى المجتمع الدولي.

٥٦ - ومضى إلى القول بأن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة بهدف تكوين نظام عالمي مبني على الديمقراطية والحرية قد تقوضت بفعل أعمال العدوان وقهر الشعوب الحادثة في بعض المناطق من جراء إحياء النزعة القومية العدوانية. وإحدى هذه الحالات هي الأزمة اليوغوسلافية، التي هي مجرد تفتت كيانات مصطنع عرف باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وهي تتسم بارتكاب جرائم بحق الإنسانية مثل قتل المسلمين العزل في البوسنة والهرسك والتهديد بإبادة شعوب أخرى في يوغوسلافيا السابقة.

٥٧ - وقال إنه في كوسوفا يمثل الألبانيون ٩٢ في المائة من السكان. ولقد اختار شعب كوسوفا الاستقلال بعد تمتعه بقدر كبير من الحكم الذاتي، الإداري والسياسي معاً، على مدى نصف قرن تقريباً، ولا سيما في ظل دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة لسنة ١٩٧٤. ومنذ سنة ١٩٨٩، عندما تسلم السلطة ميلوسوفيتش وأمراء الحرب المحيطين به؛ أخضعت كوسوفا لاحتلال عسكري كامل من جانب صربيا، وهو نظام رفض الشعب الألباني في كوسوفا الاعتراف به.

(السيد براها، ألبانيا)

٥٨ - وتابع المتحدث يقول إنه في عام ١٩٩١، بعد تنظيم استفتاء اشترك فيه ٨٧,٠١ في المائة من السكان، بمن فيهم غير الألبانيين، وأظهر أن ٩٩,٨٧ في المائة من المؤيدين، أعلن برلمان كوسوفا جمهورية كوسوفا دولة مستقلة محايدة. وردت الدولة العسكرية الصربية بترهيب السكان العزل المنتمين الى الإثنية الألبانية، موجدة بذلك حالة تهدد السلم والأمن في منطقة البلقان، مثلما أكدت المحافل الدولية المختلفة، ومن بينها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن.

٥٩ - وخلص المتحدث الى القول إنه قد آن الأوان لكي تتخذ الأمم المتحدة تدابير فعالة لمنع اندلاع صراع في كوسوفا ولوضع الاجراءات اللازمة لتمكين الشعب الألباني في ذلك الإقليم، وغيره من شعوب العالم الواقعة في ظروف مماثلة، من تحقيق تقرير المصير. وينبغي لمثل هذه الإجراءات أن تتضمن تدوين القواعد والالتزامات الدولية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير، الذي ليس من شأنه بالضرورة إحداث تغييرات في الحدود الدولية، وإنشاء هيئة جديدة في نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل العملية المتصلة بذات المبدأ، بل، ربما، تضمنت أيضا استعراض ولاية مجلس الوصاية، مثلما اقترح عدد من الوفود.

٦٠ - السيد توانكو جعفر (ماليزيا): قال إن بلده يرحب بإقرار برلمان جنوب افريقيا للقانون المتعلق بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي. وبفضل هذا التطور والاتفاق على اجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤، تم التوصل أخيرا الى المرحلة النهائية على الطريق الى التحول، دون انتكاس، لكي تكون جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة لاعنصرية. ومع ذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل أداء الدور الحاسم لضمان إجراء انتخابات سلمية نزيهة وللمراقبة خلال المرحلة الانتقالية. وانتهاء الفصل العنصري يشير الى نهاية فصل مهم من تاريخ الكفاح الذي خاضته الأمم المتحدة ضد العنصرية والتمييز العنصري، كما أن من شأنه أن يساعد على تهديم حواجز التعصب، والتحيز، وعدم التسامح، وكره الأجانب في عالم يعتمد على بعضه البعض على نحو متزايد.

٦١ - وأضاف قائلا إنه في العديد من الحالات ترافق ظهور الديمقراطيات الجديدة مع انتشار صراعات وتوترات إثنية وغير إثنية كانت مقموعة خلال الحرب الباردة، ومثال ذلك مأساة البوسنة والهرسك، حيث يستمر ارتكاب الأفعال اللاإنسانية التي من قبيل "التطهير الإثني"، والقتل، والتعذيب، والاغتصاب، التي لا يمكن تصديقها في العصر الحالي، وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن الذي أثبت عجزه عن إسداء المساعدة والدعم دفاعا عن دولة عضو، أن تضمن تنفيذ قراراتها. وإلا، تعين رفع حظر توريد الأسلحة، حسبما دعت اليه ماليزيا في العديد من المحافل.

٦٢ - وقال أيضا إن ماليزيا، التي تعبر مساهماتها في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم عن التزامها بالسلم والأمن الدوليين، تشعر بالقلق لأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة يهدد بالإضرار بمصداقيتها. وهي تدعو جميع الدول الأعضاء الى الالتزام بمبادئ المنظمة ومثلها.

(السيد توانكو جعفر، ماليزيا)

٦٣ - وذهب الى القول بأن العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري قد انتهى، بيد أنه لم يحقق إلا نجاحا محدودا. فالعنصرية ما تزال مستفحلة، بل إنها أصبحت في بعض البلدان الأوروبية حركة ذات عنفوان سياسي مطرد، الى حد أن أفرادا عنصريين أقحاح قد انتخبوا ونالوا عضوية الهيئات التشريعية. وبناء على ذلك، يتعين على الأمم المتحدة مواصلة جهودها لتقليص النزعات العنصرية في شتى أنحاء العالم، إن لم نقل للقضاء على هذه النزعات. وفي هذا الصدد، قال المتحدث إن وفده يشكر الأمين العام على إعداد مشروع برنامج عمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (A/48/423)، وأعرب عن أمله في ألا يلاقي البرنامج المصير نفسه الذي لاقاه برنامج العقد الثاني وأن يجري توفير التمويل اللازم له.

٦٤ - ومضى الى القول إنه كما حدث في جنوب افريقيا كانت هناك تطورات إيجابية في كمبوديا، حيث مارس الناس خلال السنة الجارية حقهم في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة نزيهة، أدت فيها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا دورا كبيرا، وفي الشرق الأوسط، بالتوقيع في واشنطن على اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، الذي يشكل الخطوة الأولى نحو إنشاء الدولة الفلسطينية.

٦٥ - وختم المتحدث كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بالاقترح الذي تقدمت به لختنشتاين، ونظرا للمخاوف وضروب القلق المعرب عنها، ينبغي إجراء مشاورات إضافية قبل مناقشته.

٦٦ - السيد آيوه (نيجيريا): قال إنه مع بدء الأمم المتحدة في العد التنازلي وصولا الى يوم الاحتفال بمرور ٥٠ سنة على إنشائها تحقق الكثير فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. وإن وفده يرحب بالإرادة الخيرة التي برهن عليها مختلف الفرقاء المتصارعين وحكومة جنوب افريقيا وأعيد تأكيدها بتفاؤل رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، نلسون مانديلا، عندما صرح أمام الجمعية العامة في الشهر الفائت بأن العد التنازلي نحو تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا قد بدأ، في الوقت الذي حذر فيه من أن قوى مختلفة في جنوب افريقيا لا تقبل حتمية هذه النتيجة. وعليه، فإنه لا مجال للتواكل، بل يتعين على جميع الذين صمموا على العمل على قيام جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية - ولا سيما الحكومة - أن ينهضوا الى مستوى المناسبة.

٦٧ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من استمرار تداعي الشكل المؤسسي للعنصرية والتمييز العنصري في جنوب افريقيا تظهر الى الوجود مرة أخرى - للأسف - بعض مظاهر العنصرية وكره الأجانب، وهي مظاهر جعلت المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا، يحث جميع الحكومات على اتخاذ تدابير فورية

ووضع سياسات صارمة لمنع جميع أشكال العنصرية، وكره الأجانب والتعصب وحدا بلجنة حقوق الإنسان الى

(السيد آيوه، نيجيريا)

تعيين مقرر خاص يعنى بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بها من تعصب. وفي هذا الصدد، فإن وفده، الذي يمثل مجتمعا غير متجانس ثقافيا وإثنيا، يدين التطهير الإثني، الذي يعتبره غير مقبول، فضلا عن كونه غير قابل للتبرير أيضا.

٦٨ - واسترسل قائلا إن وفده، الذي يؤيد حق الشعوب في تقرير المصير، يرحب، مع الارتياح، بالدول التي تأسست إعمالا لهذا الحق وانضمت الى الأمم المتحدة مؤخرا. واستدرك قائلا إنه يجب على المنظمة أن تميز بين السعي الى تقرير المصير الذي يكون بمثابة رغبة جماعية لأحد الشعوب وبين السعي الذي تنظمه قلة من الأفراد الأنايين. وعلى المجتمع الدولي، من أجل إحباط أي شكل من أشكال الفوضى التي يمكن أن تنشأ باسم هذا المبدأ المشروع، أن يحجب تأييده السياسي والمعنوي ما لم تكن الحركات تواجه إحدى الحالات الاستثنائية حقا التي يؤدي تقرير المصير فيها الى تعزيز الديمقراطية لا الى تأخيرها، وعليه أن يشجع الجماعات على العمل على حل خلافاتها في إطار المجتمعات الوطنية القائمة.

٦٩ - وأشاد بدور الأمم المتحدة وبروح التعاون التي أظهرتها جميع الأطراف المتداخلة في مسألة الصحراء الغربية، وحث تلك الأطراف على التعاون مع الأمين العام حتى يكون بالإمكان استئناف المحادثات في القريب العاجل بغية تسهيل إجراء الاستفتاء في نهاية عام ١٩٩٤. كما أعرب عن تأييده المطلق لاتفاق واشنطن التاريخي المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل؛ وأشاد بالاتحاد الروسي وبحكومتي النرويج والولايات المتحدة، تقديرا لأدوارهم في هذا الصدد.

٧٠ - السيدة ورزافي (المغرب): قالت إنه في الوقت الذي بدت فيه الإنسانية آخذة بالسلم والتفاهم المتبادل والتقدم، لم تتواصل فحسب انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية لملايين البشر كل يوم بل هددت أيضا بالتأثير على مجموعات أخرى خطيئتها الوحيدة أنها تنتمي الى عرق أو دين مختلف أو ثقافة مختلفة. وكل يوم تعرض وسائل الإعلام لمشاهد تعتصر القلب، من البوسنة والهرسك، وأبخازيا وهائتي، على سبيل المثال.

٧١ - وأضافت تقول إن العنصرية، التي تبدو أبعد ما يكون عن الخمود، تتصاعد مترافقة بهذا العنف الذي تبدو معه جميع التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي على مدى ٤٥ عاما فاشلة. وأشارت إحدى الدراسات الى أنه خلال سنتين ١٩٨٩ و ١٩٩٠، كان ٣٢ صراعا، من أصل ٣٣ حربا أهلية أو صراعا، بين المجموعات الإثنية أو الدينية.

٧٢ - وقالت أيضا إن العنف هو إحدى أخطر سمات العنصرية، ذلك العنف الحاصل في جميع القارات. ومما يدعو إلى القلق الشديد ذلك المأزق الذي يجد العمال المهاجرون أنفسهم فيه في بعض البلدان المتقدمة النمو، حيث تقع يوميا حوادث تمييز عنيفة لا يمكن تفسيرها بالحالة الاقتصادية في هذه البلدان.

(السيد ورزافي، المغرب)

٧٣ - وتابعت قائلة إن وفدها يحيط علما بالمقرر الذي اتخذته الجماعة الأوروبية لاعتماد جميع التدابير اللازمة بغية مكافحة العنصرية. ووافقت على ضرورة حظر أن جميع ضروب الدعوة إلى الكراهية أو التمييز أو التحريض عليهما، وعلى ضرورة المعاقبة عليهما.

٧٤ - ومضت قائلة إنه يسرها أن تشير إلى أن المادة ٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قد تحقق هدفها في النهاية. إذ لا يمكن نكران أهميتها أو أهمية الحاجة إلى وضع حد لإساءة استعمال حرية التعبير وضمان عدم إسهام وسائل الإعلام في التحريض على العنصرية وكره الأجانب. وينبغي للجهود المبذولة من أجل القضاء على العنصرية أو منعها أن تتركز جزئيا على الإعلام والأنشطة التثقيفية في التلفزيون. وعلى وسائل الإعلام أيضا أن تؤدي دورا في تعزيز المبادرة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل توعية الرأي العام فيما يتعلق بالتعصب.

٧٥ - وأضافت أن وفدها يأمل ألا يألو المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الإنسان مؤخرا، بغية استعراض الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بها من ضروب التعصب، جهدا في القيام بعمله. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون في متسعه الوصول إلى جميع مصادر المعلومات الموثوقة وأن يكون بمقدوره الاعتماد على التعاون الكامل لجميع الدول.

٧٦ - وختمت كلامها بالقول إنه ينبغي تمويل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري تمويلا كافيا، وعلى نحو خاص من قبل البلدان التي هي في أفضل وضع للقيام بذلك. وفي مطلق الأحوال، فإنه من المؤسف أن يضطر المجتمع الدولي، بعد انقضاء ٢٨ عاما على اعتماد اتفاقية لمكافحة العنصرية، إلى إعلان عقد ثالث لمواصلة الكفاح ضد أحد أبشع البليات التي نكب بها الجنس البشري.

٧٧ - السيدة جاهان (بنغلاديش): قالت، ممارسة حق الرد، إن وفدها لاحظ، بدهشة مع الأسف، ذكر بلدها أثناء ملامسة طويلة بين وفدين خلال المناقشة الجارية. وطلبت من الوفود أن تمتنع عن إبداء تعليقات من هذا القبيل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠